

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
مركز المعلومات والتوثيق
لتسمى الفتوى والتشريع

فضيلة الإمام الأكبر / شيخ الأزهر

| | |
|--------------|-------------|
| رقم التبليغ: | ٣١ |
| بتاريخ: | ٢٠٢٠/ ١ / ٥ |

ملف رقم: ١٦٩٠/٤/٨٦

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٣٠١٨) المؤرخ في ٢٠١٠/٧/١٢ بشأن أحقية السيد/ السيد رمضان حسين علي، المدرس بمعهد فتيات فيديمين بمنطقة الفيوم الأزهرية، في الاستمرار في وظيفة معلم أول التي كان يشغلها قبل التسوية وصرف بدل المعلم بالنسبة المقررة لهذه الوظيفة بنسبة (٧٥%) على الرغم من أن درجته المالية أصبحت بعد التسوية على الدرجة الثالثة.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن المعروضة حالته عُيِّن بالأزهر الشريف بمؤهل دبلوم المعلمين عام ١٩٩٥، وحصل أثناء الخدمة على مؤهل عالٍ عام ٢٠٠٧، ولدى تطبيق كادر المعلمين بالأزهر تم تسكينه على وظيفة معلم أول وتم صرف بدل الاعتماد له بنسبة (٧٥%)، إلا أنه لدى تسوية حالته بالمؤهل الأعلى الذي حصل عليه أثناء الخدمة أصبح يشغل الدرجة الثالثة التخصصية، فقامت المنطقة الأزهرية التابع لها المذكور بصرف بدل الاعتماد بنسبة (٥٠%) المقررة لشاغلي الدرجة الثالثة، بعد أن كان يصرف له بنسبة (٧٥%) وهي النسبة المقررة لشاغلي وظائف التعليم المعادلة للدرجة الثانية. لذا تطلبون الإفادة بالرأي في هذا الموضوع.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٥ من ديسمبر عام ٢٠١٩م الموافق ٢٨ من ربيع الآخر عام ١٤٤١م فاستبان لها أن إفتاءها استقر



٢٠٢٠

تابع الفتوى ملف رقم: ١٦٩٠/٤/٨٦

(٢)

على أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي عن تزويد إدارة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبىء عن عدولها عن طلب الرأي بما يقتضي معه حفظ الموضوع.

وفي ضوء ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طالبت - بموجب كتبها المنتهية بالكتاب رقم (٩٠٧) المؤرخ ٢٠١٩/٨/٣ - من الأزهر الشريف موافقتها ببعض البيانات اللازمة لإبداء الرأي في الموضوع، ومنها بيان حالة وظيفية مفصل للمعرضة حالته، وبيان التسوية التي تمت له، وحثه على ذلك أكثر من مرة، بيد أنه نكل عن موافقتها بالبيانات المطلوبة، الأمر الذي يعد عدولا من الأزهر الشريف عن طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية، ومن ثم يغدو متعيئا حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٥ / ١ / ٢٠٢١

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



٢٠٢١